شؤون فلسطينية

مركز الأبحاث صيف، 2020 العدد، 280

في مواجهة "الضَّم" ومعركة الرواية

شؤون فلسطينية
العدد 280 صيف 2020

ISSN 0258-4026
SHU'UN FILASTINIYAH

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الأبحاث
research center

www.prc.ps +970-2-2966228 info@prc.ps

الثمن 10 دولار أو ما يعادلها للمؤسسات، 5 دولار للأفراد
الاشتراك السنوي، 40 دولاراً للمؤسسات، 20 دولاراً للأفراد
الاشتراك السنوي خارج فلسطين: مائة دولار بما فيها أجور البريد.

شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة
تّصدُر عن مَركز الأبحاث في منظمة التحُرير الفلسطينيَّة

العدد 280-صيف 2020

رئيس مجلس الإدارة
د. محمد اشتية

المدير العام
د. منتصر جرار

أعضاء مجلس الإدارة
د. إبراهيم أبراش
د. أحمد عزم
د. أيمن يوسف
د. حسام زملط
د. سامي مسلّم
أ. صقر أبو فخر
د. عدنان ملحم

رئيس التحرير
د. أحمد عز م

مدير التحرير
د. إبراهيم ربايعة

هيئة التحرير
د. أيمن يوسف
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم

مركز الأبحاث: مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.
يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثّق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية
القدس- فلسطين
تلفاكس : 9722966228 +
Email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

Research Center P.L.O
Al Quds - Palestine
Telfax: +9722966228
Email : info@prc.ps
http://www.prc.ps

مجلة شؤون فلسطينية
E-mail:Shuun@prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة

المحتويات

الصفحة

الافتتاحية 5

ملف العدد

فلسفة وآليات «الضم» الإسرائيلية وخطط التصدي الفلسطينية ..... وليد سالم 9

إسرائيل ومخططات الضم، التفاصيل والأهداف ..... فادي النحاس 27

قرى القدس: التنمية الرمادية وخطط الضم ..... أحمد حنيطي 43

منظمات وحملات صهيونية لتقويض الرواية السياسية الفلسطينية ..... اسلام عطا الله 57

الدبلوماسية الرقمية الإسرائيلية واستثمار الحدث: قراءة في نموذج مقتل جورج فلويد ..... تينا الجلاد 72

أنثولوجيا

أنثولوجيا ثوابت المشروع الصهيوني في فلسطين، قراءة وتحليل في تفاصيل التاريخ والجغرافيا ..... عدنان ملحم 92

متابعات

«الاتفاق» الإماراتي الإسرائيلي شرق أوسط جديد ..... وحدة تقدير الموقف «مركز الأبحاث» 105

إسرائيل: لا انقسام حول «الضم» والمعركة حول نظام الحكم ..... برهوم جرايسي 113

العمال وكورونا .. مختبراً للاستعمار الاستيطاني الاستغلالي الإسرائيلي ..... أحمد عز الدين أسعد 122

دراسات تاريخية

الأوبئة في لواء عكا في القرن التاسع عشر .....زهير غنايم 144

ندوة العدد

فلسطين والقانون الدولي بعد خطة الضم والتحلل من الإتفاقيات 154

صورة قلمية

حسين أبو النمل 164

مراجعات

..... 178

وثائق

بيان مشترك للولايات المتحدة وإسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة..... 225

نص بيان القيادة الفلسطينية بشأن الإتفاق الثلاثي الإماراتي الإسرائيلي الأمريكي.... 227

تصميم وغلاف
أمير الطويل

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

الافتتاحية

افتتاحية

في مواجهة «الضم» ومعركة الرواية

تزامن مع ظهور أزمة كورونا (كوفيد- 19)، فصل جديد في المشروع الاحتلالي الاستيطاني الصهيوني. حدثت ثلاثة تطورات أساسية تستهدف تقويض المشروع الوطني الفلسطيني، تم الرد عليها بتحرك فلسطيني على ثلاثة مستويات. إلا أنّ هذه التطورات أو الأحداث، أحيطت جميعها بمخطط يستهدف نزع شرعية النضال الفلسطيني، والتشكيك بحق المقاومة، وتدفيع الفلسطينيين ثمن صمودهم.

كان التطور الأول الذي يستهدف الحقوق الوطنية الفلسطينية، الخطة الأميركية للسلام، المسماة «السلام من أجل الازدهار» التي أعلنها البيت الأبيض منفرداً، يوم 28 كانون الثاني (يناير) 2020، وتعطي للإسرائيليين حق ضم مساحات من الضفة الغربية، وتلغي أي معنى أو فرصة لتشكيل دولة فلسطينية.

ثم جاء التطور الثاني، وهو تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة، حصلت على الثقة في الكنيست يوم 17 أيار (مايو)، يقوم برنامجها الأساسي على ضم الأرض الفلسطينية رسميّاً «للسيادة» الإسرائيلية. أمّا التطور الثالث، فحدث يوم 13 آب (أغسطس)، بإعلان مفاجئ من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترمب، عن بيان ثلاثي إماراتي، إسرائيلي، أميركي، (يعلن التوصل لاتفاق لبدء تطبيع العلاقات والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة).

هذه الأحداث الثلاثة جاءت بينما يستمر الهجوم على شرعية النضال الفلسطيني، ووسمه بالإرهاب، ووسم الأسرى والشهداء بالإرهابيين، وفرض عقوبات مالية على الفلسطينيين بسبب الرعاية المقدمة للأسرى وأسر الشهداء، والهجوم على مناهج التعليم الفلسطينية، واعتبار الحديث عن فلسطين التاريخية وعن المقاومة، تحريضاً. فضلاً عن ملاحقة الإعلام الفلسطيني، وأي تعبير عن الصمود في الفضاء الرقمي أو المجتمع الفلسطيني.

تحركت القيادة الفلسطينية في ثلاثة اتجاهات، رفضت أولاً أي اتصال مع هذه الإدارة الأميركية، التي تقوم بسياسات أحادية الجانب دون تفاوض أو

مشاورات، وتم رفض الوساطة الأميركية المنفردة في عملية السلام، ودعت إلى آلية دولية تعددية جديدة للعملية السياسية.

ثانياً، مع اتضاح معالم البرنامج الحكومي الإسرائيلي، في نيسان (أبريل)، وتبنيه الضم الرسمي للأرض الفلسطينية المحتلة، قررت القيادة الفلسطينية وقف كل الاتفاقيات، وقد أعلنت ذلك يوم 19 أيار (مايو)، ثالثاً، شن حملة دبلوماسية دولية لحشد رأي عام رافض لكل من الخطة الأميركية ومضادة للضم، جنباً إلى جنب مع الاحتجاج الشعبي.

أدى وقف التنسيق الأمني، والتحلل من الاتفاقيات، لأزمة اقتصادية خانقة، فمن جهة، تكاد تنعدم المساعدات الاقتصادية العربية، وتوقف استلام أموال الضرائب التي تجبيها السلطات الإسرائيلية بحكم سيطرتها على الحدود (المقاصة)، وتراجع الدخل من الإيرادات المحلية، بسبب أزمة كورونا، وهذا أدى إلى أن حجم الإيراد للخزينة لا يزيد على نحو عشرة بالمئة من الفاتورة الشهرية للرواتب والمصروفات، البالغة نحو 380 مليون دولار أميركي شهرياً، إلا أن الخطوة الفلسطينية بوقف الاتفاقيات، أطلقت بشهادة الدبلوماسيين العالميين، والمراقبين، إنذاراً سمع بوضوح في العواصم العالمية، وكانت له نتائجه على الأرض.

لقد كانت السياسة الفلسطينية هي الانفكاك عن الاحتلال (انظر العدد السابق من مجلة شؤون فلسطينية)، ولكن التطورات الراهنة جعلت تعجيل الانفكاك العاجل مُلحّاً.

رغم أن أزمة كورونا أضعفت خيارات وقدرات التحرك والاتصال الدبلوماسيين، نسبيّاً، ومن القدرة على الحشد الشعبي، إلا أنّه تم النجاح في بناء زخم كبير رافض للضم، أدى فعلاً لأن يمضي شهر تموز (يوليو) دون حدث ضم رسمي، لتأتي بعد ذلك الخطوة الإماراتية الإسرائيلية.

بُني هذا العدد من مجلة شؤون فلسطينية على أساس هذه القراءة السابقة للأحداث. فتضمن ملف العدد خمسة مقالات، ثلاثة منها تعالج موضوع الضم، واثنان يعالجان الهجمة الصهيونية على شرعية النضال الفلسطيني، وعلى حق المقاومة، وعلى الرواية الوطنية الفلسطينية، خصوصاً في الفضاء الرقمي.

تضمنت مقالات وليد سالم، وفادي نحاس، وأحمد الحنيطي، قراءة في فلسفات وخطاب وذرائع الضم، بدءاً من طبيعة الاستعمار الاستيطاني، والتجارب العالمية للضم، لخطاب الأمننة، والتذرع بالأمن لتبرير الاستعمار،

وصولاً لخطط التنمية وكيف تخدم الاستعمار. كما درست المقالات الخرائط المتوقعة للضم، ليتضح أن ما سيبقى من أرض خارج السيادة الإسرائيلية، المزعومة، لن يزيد على 10 بالمئة من أراضي فلسطين التاريخية. تضمنت هذه المقالات رصداً وتصورات للرفض والسياسة الفلسطينية المضادة.

فضلاً عن هذه المقالات الثلاثة، تضمنت ندوة العدد التي شارك بها ثلاثة من خبراء القانون الدولي الفلسطينيين: أنيس القاسم، وشعوان جبارين، وياسر العموري، وبثت على منصة زووم الرقمية، تحليلاً لمعنى الضم الإسرائيلي، قانونيّاً، والخطط المقترحة فلسطينيّاً للتصدي القانوني للمخططات الإسرائيلية.

في موضوع شرعية النضال الفلسطيني، والهجوم على هذه الشرعية، تضمن ملف العدد مقالين، الأول لإسلام عطا الله، والثاني لتينا الجلاد، يتحدثان عن المنظمات الصهيونية التي تراقب الفلسطينيين، وإعلامهم، ونشاطاتهم، على شبكة الإنترنت، وتقوم بشن حملات سياسية وقانونية لتجريم الخطاب الفلسطيني، وعقاب الفلسطينيين على تمسكهم بخطاب تحرري.

مجمل هذه المواجهة من ضم زاحف وتبعية اقتصادية مفروضة وضرب لشرعية المطالب الوطنية الفلسطينية ليست أمراً مستجدّاً، مثلما أن المقاومة الفلسطينية لكل ذلك مستمرة، وهذا ما يوضحه باب أنثولوجيا، الذي يعده عدنان ملحم، ويتضمن مراجعات لما ورد في أعداد شؤون فلسطينية حول موضوع ملف هذا العدد.

وفي باب متابعات، يقدم أحمد أسعد تحليلاً أنثروبولوجيّاً لمستجدات التعامل الإسرائيلي مع العُمّال الفلسطينيين، في ظل جائحة كورونا، إذ تم إلغاء الكثير من قيود الحركة على العمال بهدف تأمين حاجة سوق العمل الإسرائيلية، وضرب الخطط الفلسطينية في ضبط حركة المواطنين في مواجهة الجائحة، ولتعميق علاقة مباشرة بين السوق الإسرائيلية والفلسطينيين دون دور للسلطة الفلسطينية الرسمية. فيما تقدم وحدة تقدير الموقف في المركز قراءة في الإعلان الثلاثي عن تطبيع العلاقات الإماراتية الإسرائيلية، كما يضعنا برهوم جرايسي في آخر مستجدات الساحة السياسية الإسرائيلية وتفاعلاتها.

تضمن باب «صورة قلمية» لهذه العدد قراءة في سيرة الكاتب والمناضل الفلسطيني الراحل حسين أبو النمل، أعدها مروان عبد العال، إضافة

لمراجعة في كتابين هامين كان الراحل قد أصدرهما في مركز الأبحاث، وأعدت المراجعة فيروز سلامة.

في باب دراسات تاريخية، يقدم زهير غنايم دراسته عن «الأوبئة في لواء عكا في القرن التاسع عشر الميلادي»، مقدماً فرصة للمقارنة بين وقائع تاريخية لجوائح مرضية وواقعنا الراهن.

وأخيراً، ما زال باب مراجعات الكتب والدراسات يتسع في المجلة، ليأخذ شكل مسح للجديد حول فلسطين، في الإصدارات بالعربية والإنجليزية.

منظمات و حملات صهيونية لتقويض الرواية السياسية الفلسطينية

إسلام موسى عطا الله*

قد لا تجد جهة في العالم تراقب الصحف والمواقع الإخبارية والمحتوى الرقمي، كما تفعل دولة الاحتلال والمنظمات التابعة لها مع الفلسطينيين، فهناك منظمات لها منصات إعلامية مهمتها رصد تصريحات القيادات الفلسطينية، وما يصدر من محتوى رقمي عن الفلسطينيين، وترسل خلاصة تلك الأخبار والتصريحات، بعد تكييف المحتوى على نحو يشوه الحقوق والمظلومية والانتهاكات التي تقع على الفلسطينيين، إلى مؤسسات موالية لها لديها أصدقاء وأعضاء في مجالس مختلفة، منها أممية وأطر ملحقة بالاتحاد الأوروبي وغيرها. ويستعرض هذا المقال نماذج لهذه المؤسسات وطبيعة أهدافها وحملاتها.

لا تهدف منظمات ومؤسسات إسرائيلية، ومساندة لإسرائيل إلى تشويه القضية الفلسطينية في المزاج العام الغربي فقط، بل هي تسعى من خلال تغيير الحقائق والمحتوى الإخباري لتهميش القضية الفلسطينية،لتفقدها ظهيرها والمناصرين لها، حتى في أروقة المؤسسات الدولية، ولدى الحكومات حول العالم.

عمد جزء من هذه المنظمات الإعلامية في تكتيكها، إلى متابعة المقالات والأخبار المستندة إلى الرأي في الصحافة ومواقع الإنترنت، ووسائل الإعلام العربية، بدلاً من الاعتماد على صحافة الأخبار الجادة، ثم تتم ترجمة هذه المواد، وعرضها، ما يسمح بتكييف المحتوى على نحو يناسب جماهير معينة، وذلك من خلال إسهامها في برمجة عدم الوضوح (تبهيت) للخط الفاصل بين الرأي والحقيقة[1]، من خلال ما يصوغه المستشارون والمختصون في هذه المنظمات للمحتوى المنوي عرضه، حيث يستخدمون كلمات معينة لتشويه الحقائق في ذهن

* باحث في قضايا الأمن والإرهاب.

المتابعين، تزيد من حدة التحامل على الفلسطينيين، فهي تنقل للقارئ رسائل مبطنة، تخبرهم بطريقة غير مباشرة، من هو الفريق المعتدي (الفلسطينيون)، ومن هو صاحب الحق الشرعي (الاحتلال). كما لا تهتم بتقديم أي توضيحات للموقف الفلسطيني، ولا تتحدث عن السبب الذي دفعهم لمثل هذه التصرفات. على العكس، يستمر المختصون في استخدام المفردات الانفعالية، ونقل وجهات نظر تقوم بدور متعمد في تفاقم ظاهرة تشويه الحقيقة على حساب الفلسطينيين[2].

ولا يقتصر عمل هذه المنظمات على متابعة الإعلام الفلسطيني والكتابة حوله، بل أيضاً تتقدم أحياناً بشكاوى رسمية لجهات دولية وقضائية مختلفة حول العالم، كما سيوضح هذا التقرير، لضرب الرواية السياسية الفلسطينية. ومن أمثلة هذه المنظمات المختلفة في هذا المجال:

منظمة الحقائق عن الشرق الأوسط (FLAME): أسسها جيراردو جوف اليهودي المولود في برلين عام 1920، وتعرض للاضطهاد النازي عام 1985 في كاليفورنيا بعد أن شعر بالانحياز الإعلامي ضد إسرائيل، لتبدأ FLAME في نشر رسائلها التصحيحية من وجهة نظره، من خلال الصحف الجامعية والجامعات، وهي مستمرة إلى يومنا هذا[3]، وترسل اليوم أخبارها إلى 50 منظمة ومؤسسة إعلامية، «لتعريف الجمهور الأميركي بالضغوط الهائلة والأخطار الوجودية التي تواجهها الدولة اليهودية، إذا تم الاستسلام لضغوط أعداء إسرائيل وأميركا»[4].

مجلس الأخبار اليهودي (JNS): ينشر 100 منشور يوميّاً فيها خلاصة الأخبار من المواقع العبرية إلى اللغة الإنجليزية، وخاصة المتعلقة بالأعمال العسكرية الفلسطينية ومعاداة السامية حول العالم التي تقوم بها، حسب زعمهم، حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)[5]. رئيس تحرير JNS حاليّاً هو جوناثان إس توبين، صحافي أميركي مختص في السياسة، والشؤون الخارجية، والتاريخ، واليهودية، وإسرائيل[6].

معهد الشرق الأوسط للأبحاث الإعلامية (MEMRI): تأسس في واشنطن عام 1998 لإثارة النقاش حول سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وسد الفجوة اللغوية بين الغرب والشرق الأوسط وجنوب آسيا، حيث يوفر التحليل للاتجاهات السياسية والأيديولوجية والفكرية والاجتماعية والثقافية والدينية، ويترجمها بشكل مناسب لوسائل الإعلام العربية والفارسية والتركية والروسية وبعض اللغات الأخرى. ويضم مجلس الإدارة

والمستشارون ما يقارب الأربعين شخصاً من الخبراء وشخصيات مميزة من الحكومة ووسائل الإعلام ووزراء سابقين وجنرالات متقاعدين من الجيش، منهم على سبيل المثال نائب قائد القيادة السيبرانية الأميركية والمدير السابق في وكالة المخابرات والدفاعية MEMRI الجنرال فنست ستيوارت، والمدير السابق لوكالة المخابرات المركزية ووكيل وزارة البحرية جيمس وولسي، ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك[7].

منظمة مراقبة الإعلام الفلسطيني (PMW): مؤسسة بحثية إسرائيلية تأسست عام 1996، تركز على دراسة كل ما يصدر عن الفلسطينيين بشكل معمق، خصوصاً ما يتعلق بالسلطة الوطنية الفلسطينية وتصريحات القادة، وترسل ما تعتبره تجاوزاً وتحريضاً للمنظمات صاحبة الاختصاص المعنية بطبيعة التجاوز[8].

وسيتوسع هذا التقرير بتسليط الضوء على نماذج لبعض التقارير التي تناولتها منظمة مراقبة الإعلام الفلسطيني (PMW)، التي تعمدت فيها التظليل في إعادة تدوير الأخبار عن الفلسطينيين وفق تكتيكات تصدع الحقيقة، وكانت لها مؤشرات بالتشكيك لدى جهات دولية، إذ تدعي (PMW)، أن نتائج الدراسات التي تتوصل لها أصبحت مطلوبة من قبل الحكومات والمشرعين ووسائل الإعلام وصناع القرار في جميع أنحاء العالم، حيث تلعب دوراً مركزيّاً في تصحيح الروايات التي تعتبرها المنظمة من وجهة نظرها غير صحيحة، عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني[9].

أولاً: نماذج لتصديع الحقيقة لديها تأثير ملموس

منع جبريل الرجوب من الفيفا: اتهمت منظمة (PMW) القيادي الفلسطيني ورئيس الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم جبريل الرجوب في أبريل 2017 بمخالفة المادة 53 من قانون انضباط «الاتحاد الدولي لكرة القدم- الفيفا» (التحريض على الكراهية والعنف)، وذلك على خلفية دعوته إلى حرق قميص اللاعب الأرجنتيني ليونيل ميسي في حال خوض منتخب بلاده مباراة ودية ضد إسرائيل في القدس. وجمعت كل الانتهاكات التي زعمتها بتقرير مكون من 33 صفحة، بعنوان «طرد الإرهاب من كرة القدم- ملف جبريل الرجوب» Kick Terror out of Football[10]، وعلى إثره، أرسلت لجنة الأخلاقيات التابعة للفيفا خطاباً إلى السيد جبريل الرجوب رئيس الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم تلزمه بالرد، وإذا ما أراد الطعن على الشكوى المضمنة بأدلة إدانة قدمتها مجموعة مراقبة الإعلام عام 2017[11].

ويبدو أن الرجوب فشل في نفي الاتهامات، إذ أوقعت عليه الفيفا عقوبات تقضي بالإيقاف عن العمل الرياضي لمدة 12 شهراً وغرامة 20 ألف فرنك سويسري لمخالفة المادة 53 (التحريض على الكراهية والعنف)[12].

للوهلة الأولى، وقبل أن تعلم أهداف هذه المنظمة، قد تشعر أن طرد الرجوب بتهمة التحريض عادلة، على قاعدة تحييد الرياضة عن الصراعات، لكن بعد أن تدرك أن هذه المنظمة لم تألُ جهداً لتشويه الفلسطينيين من خلال نشاطاتها، تتساءل: كيف للفيفا أن تأخذ مزاعم هذه المنظمة على محمل الجد. ولماذا لم تتخذ بالمقابل أي إجراءات ضد أندية كرة القدم الموجودة في المستوطنات الإسرائيلية، على أساس أنها الأرض المسروقة من الفلسطينيين[13]. كما أن العقاب يمثل ضربة موجعة لاتحاد كرة القدم الفلسطيني الذي اتهم الفيفا بالتواطؤ مع الإسرائيليين في حظره رئيسه الرجوب[14]؛ واعتبارها تكيل بمكيالين، لا سيما أن الفيفا لم تستجب لمطالبات السيد الرجوب منذ مدة طويلة بأن تفرض عقوبات على إسرائيل بسبب تقييدها لحركة اللاعبين الفلسطينيين، وخصوصاً من قطاع غزة[15].

حركة مقاطعة إسرائيل (BDS): في تقرير نشر على موقع (MEMO) مراقب الشرق الأوسط[16]، بعنوان: كيف تحولت المحاكم الإسبانية ساحة معركة لجهود «إسرائيل المناهضة لحركة مقاطعة إسرائيل (BDS)»، أظهر التقرير العلاقة الوثيقة بين منظمة مراقبة الإعلام الفلسطيني (PMW) ومنظمة العمل والاتصال في الشرق الأوسط (ACOM[17]) الإسبانية، وتهدف لتعزيز العلاقات بين إسبانيا وإسرائيل، والتي قامت بتقديم دعوى قضائية وربحتها في المحاكم الإسبانية في سبتمبر 2018، ضد قرار الدعم السابق في مايو 2017 من بلدية «أيامونتي» الإسبانية، وهي بلدة صغيرة تقع على الحدود مع البرتغال، أعلنت فيه دعمها لحركة (BDS) الفلسطينية ضد المستوطنات. كما أن (ACOM) هددت بلديتي «فيلاروبليدو» و«ساغونتو» بالإجراءات القانونية نفسها إذا لم تتخليا عن دعمهما لحركة المقاطعة، وهي مستمرة في هدفها لمنع حركة (BDS) في جميع المجالس والبلديات الإسبانية، ونجحت حتى عام 2018 في إحباط 26 مبادرة من تلك المجالس في تعزيز موقف موالٍ لـ (BDS) عن طريق استخدام تلك التكتيكات، ومن المحتمل أن الرقم يصل إلى أكثر من 35، من أصل مجموعة كبيرة تضم 60 بلدة ومدينة إسبانية أعربت عن دعمها لـ (BDS) في الأعوام الماضية[18].

مماطلة الشكاوى في محكمة الجنايات الدولية: تقدمت منظمة (PMW) مع منظمات أخرى في مارس 2020 لمحكمة الجنايات الدولية برأي كخبير، بعد أن حصلت على لقب «صديق المحكمة» مع منظمات أخرى في وقت سابق، وقد جاء محتوى عرض رأي الخبير بأن تحكم المحكمة في نطاق الاختصاص الإقليمي في الحالة الفلسطينية، باعتبار أن الولاية القضائية فقط في مناطق (A) الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية[19]. الرأي يعارض موقف المدعي العام للمحكمة الجنائية باعتبار فلسطين دولة موجودة على حدود عام 1967، أي أن الولاية القضائية للمحكمة تمتد على كامل تلك الحدود.

تستند المجموعة في موجز رأيها على فشل الفلسطينيين بأن يصبحوا كياناً، تلبية لما يعرف بـ«معايير مونتيفيديو» 1933، وهي المعايير الأربعة لإقامة الدولة: حكومة عاملة، وسكان ثابتون، وسيطرة على أراضٍ، والقدرة على الدخول في علاقات مع دول أخرى.

على الرغم من أن الحقوقيين ذوي الاختصاص قللوا من قيمة هذا الإجراء واعتبروه رأياً تقدمت به المجموعة ليس إلا، ولا يمكن أن يؤثر على الولاية القضائية، ففلسطين انضمت بالفعل لمحكمة الجنايات الدولية في عام 2015، بعد أن أصبحت دولة «عضو مراقب» في الأمم المتحدة عام 2012، وفقاً للاعترافات الأممية السابقة التي تقر بحدود فلسطين على عام 1967؛ لكنهم أيضاً اعتبروا أن مثل ذلك الإجراء له هدفان:

الأول: أن الإسرائيليين يسعون لإفراغ أي توجه فلسطيني لمحكمة الجنايات من مضمونه، من خلال إغراق أي دعوى ضد إسرائيل بتفاصيل آراء الخبراء، بهدف التأثير على آراء القضاة، وتشتيت تركيزهم عما إذا كانت هذه الجرائم تقع ضمن الولاية القضائية من عدمه، خصوصاً الجرائم التي في مناطق (C,B)، بالإضافة إلى جريمة الاستيطان طبعاً.

الثاني: أن مثل تلك الآراء والتفاصيل المماطلة تساهم في إطالة أمد أي دعوى فلسطينية، وهذا يمنح الإسرائيليين الوقت لتغيير الجغرافيا والديموغرافيا في المناطق الفلسطينية (C,B). كما أنه يشكل تكتيك إرباك من جانب المنظمات والمؤسسات الإسرائيلية المختلفة والقانونية منها، لتدمر عناصر الحقيقة من أجل تضليل المجتمع الدولي.

ففي قضية الجدار مثلاً، الذي كان رأياً استشارياً لمحكمة العدل الدولية حول قانونية الجدار عام 2004 ليس أكثر، إلا أن الاعتراض الإسرائيلي عليه

صدر في بيان يتألف من 180 صفحة، قلل من مكانة المحكمة الدولية من خلال تفاصيل تدعو إلى الاستغراب خلافاً لكل الأدلة، بأن محكمة العدل لا تتمتع بصلاحية التعامل مع هذه القضية، واستندت بذلك إلى أن النزاع هو ذو طبيعة سياسية، ولا يمكن حله بالوسائل القانونية، بل من خلال المفاوضات خارج أي إطار قانوني. كما جادلت أيضاً بأن المحكمة استندت إلى عدد قليل من الحقائق غير الدقيقة تم تقديمها وهو غير متوازن، حيث غيبت اعتبارات الضرورة الأمنية والتهديد، وذلك من خلال إحصائيات وتفاصيل تدّعي أن إسرائيل ستضمّ جزءاً صغيراً فقط من الأراضي الفلسطينية إلى الجانب الإسرائيلي من الجدار[20]. وما يبعث على القلق في تلك المسألة كلها، حسب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ليس فقط محاولات التشويه والإرباك، بل أن بعض وسائل الإعلام الدولية قد بدأت في عرض هذه الأرقام غير الصحيحة على الإطلاق[21].

«لقد كانت تلك المغالطات التي تحير المهتمين والقراء في بعض الأحيان في قضية استشارية، إذ تقدمت دولة الاحتلال بتقرير من 180 صفحة من المماطلات والتشويه، فما بالك بمحكمة الجنايات الدولية، والمحاكمات الملزمة التي ترتقي لجرائم حرب؟»[22].

وصم السلطة بالإرهاب وفق إساءة استخدام أموال المانحين: وجه مجلس الأخبار اليهودية "JNS" تقريراً باللغة الإنجليزية في مايو 2020 للجمهور الغربي، بمحتوى مزعوم حول الكيفية التي تصل فيها الأموال الأوروبية إلى «الإرهابيين الفلسطينيين».

فكرة التقرير قامت على أن تمويل الاتحاد الأوروبي تذهب لمنظمات المجتمع الفلسطيني، حتى لو كانت تضم أعضاء يدعمون «الإرهاب»، أي يتهم هذه المنظمات برعاية الإرهاب، كما ربط بأن التمويل لا يكون وفق شروط النزاهة والشفافية، فأحياناً تكون هناك علاقات تسمح للمجتمع المدني بالحصول على تلك الأموال، أي وفق العلاقات الخاصة أحياناً. كما زعم أن بعض هذه الأموال تذهب أحياناً لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) «التي تستخدمها لأغراض الإرهاب ضد إسرائيل». وساق التقرير مثالاً على ذلك بأن مسؤول الخلية التي قتلت الإسرائيلية «رينا شنرب» ذات الـ17 عاماً، في صيف 2019، كان اسمه «سامر العربيد»، الذي يعمل في مؤسسة «الضمير»، التي تدعم حقوق الإنسان والأسرى، وتصلها أموال أوروبية. وفي سياق التقرير وسياسة التأثير على الرأي العام، ناشد أبو القتيلة

الاتحاد الأوروبي وقف ذلك «التمويل»[23].

في الحقيقة، لا يمكن قراءة ذلك التقرير إلا في إطار التوجه للتأثير على الرأي العام الأوروبي، وبهدف الضغط على المسؤولين هناك، حيث امتزج التقرير في تناوله بمحاولات التأثير الإنساني وذاكرة الألم من خلال مناشدة والد القتيلة؛ كما أنه حمل كلمات مبطنة يراد فيها التشكيك في شفافية التمويل، عندما زعم أن التمويل يكون وفق «علاقات خاصة غير شفافة أحياناً»، مفترضاً فيه أن تلك المؤسسات التي تكذب على جماهيرها الأوروبيين دافعي الضرائب.

وهذا نوع آخر من الضغط يُمارس على المسؤولين الأوروبيين، ربما بعدما رفضوا طلبات سابقة بوقف التمويل عن الفلسطينيين، كانت ادعت منظمة (PMW) أنها تقدمت به في وقت سابق لم تحدده، بحجة دعم الإرهاب: قائلاً فيه: «منذ أن أبلغنا الدول المانحة بأن السلطة الفلسطينية تدفع رواتب السجناء الإرهابيين بأموالهم، فإن السلطة الفلسطينية تبذل كل ما في وسعها لإرباك الجهات المانحة»، في إشارة منها إلى تحايل السلطة. لذلك، نشرت تقريراً جديداً في مايو 2020، تقول فيه إن الموازنة الشهرية التي أعدتها السلطة لعام 2020، تخدع فيها الدول المانحة وتشكك بشفافية سجلات السلطة الفلسطينية المالية المنشورة. مدعية أن هناك تلاعباً في سجلات الدفع، ويتم إخفاء الأموال التي تدفع للأسرى، وتذهب عن طريق منظمة التحرير[24].

إيتامار ماركوس مدير (PMW) يقول: «في عام 2014، أغلقت السلطة الفلسطينية وزارة شؤون الأسرى التابعة للسلطة الفلسطينية، وفي عام 2015، أنشأت لجنة منظمة التحرير الفلسطينية لشؤون الأسرى. وفي عام 2018، أعادت فتح وزارة شؤون الأسرى التابعة للسلطة الفلسطينية، وفي عام 2019 غيرت اسمها إلى لجنة شؤون الأسرى. والآن في عام 2020، تحاول إخفاء مدفوعاتها من خلال نقلها مرة أخرى من السلطة الفلسطينية إلى منظمة التحرير الفلسطينية»[25].

ثانياً: نتائج الحملات الصهيونية

من الممكن قراءة مؤشرات لنجاح الإلحاح الإسرائيلي للتشكيك في أي شيء يتعلق بالفلسطينيين بالمحافل الدولية، بهدف نزع الشرعية الأخلاقية عن كل ما هو فلسطيني. وفي ما يلي عدد من الأمثلة حول ذلك:

ربط المقاومة الفلسطينية بالإرهاب في الأمم المتحدة: كانت واشنطن قد عملت على تمرير مشروع قرار في ديسمبر 2018 لإدانة حركة حماس وفصائل فلسطينية أخرى في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، واتهامهم بأنهم «منظمات إرهابية»[26]، وذلك في نفس اليوم الذي يحتفل به العالم بالتضامن مع الشعب الفلسطيني، وذلك في محاولة منها لربط وتقديم المقاومة الفلسطينية كمرادف للإرهاب الداعشي[27].

صحيح أنّ الولايات المتحدة لم تنجح في تمرير قرارها الخاص بالإدانة، حيث رفضته 57 دولة وامتناع 33، لكن نتائج التصويت تدل في الوقت نفسه، على أن واشنطن «لم تفشل». فللمرة الأولى، يحصل مشروع قرار إدانة مرتبط بـ «القضية الفلسطينية» على تأييد علني من قبل 87 دولة، وهذا عدد كبير[28]، خلافاً لكافة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تكون دوماً بجانب القضية الفلسطينية. وهذا متغير نوعي في التصويت، يبدو أن العالم فصل بين حركة حماس والقضية الفلسطينية، وقد صوّت على حماس، في سياقات ينظر إليها باعتبارها «تنظيماً إرهابيّاً».

واضح أن إسرائيل وواشنطن نجحتا في استغلال موجة انتشار الإرهاب والإسلاموفوبيا، وحنقة الرأي العام على تلك الظاهرة، الذي هو أساسي في الضغط على المسؤولين في الدول الأوروبية؛ خصوصاً أن الحصول على تأييد الرأي العام في القرن العشرين أصبح عاملاً أساسيّاً في التعبئة من أجل تغير المواقف أو الحرب، حيث يتوجه خبراء وكتاب سياسيون من خلال تلك المنظمات، من خلال كتاباتهم أو خطاباتهم والميثولوجيا التي يبتكرونها بإسهام نحو عدو محدد (وهو ربط المقاومة الفلسطينية بالإرهاب)، بعد أن كانوا يعيدون تدوير الأخبار والأحداث ويصنعون منها ميثولوجيا جديدة، يمكن أن تستقبلها الجماهير وفق الآلام التي عانوا منها جراء عمليات الإرهاب في بلدانهم[29].

«واشنطن لا ترمي من وراء ذلك لإدانة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) فقط، بل إدانة مبدأ المقاومة وحق الشعب الفلسطيني بالمقاومة، وإن حدث ذلك، فهذا يعني أن إسرائيل ليست دولة احتلال، وأن الشعب الفلسطيني لا يخضع للاحتلال، وهذا هو الأمر الخطير، لأنه يغير من طبيعة الصراع ويُشرعن الاحتلال، كما يتعارض مع توصيف الأمم المتحدة للقضية الفلسطينية كقضية شعب يناضل من أجل الحرية والاستقلال»[30].

شرط جديد من الاتحاد الأوروبيّ يزيد من الضغط على الفلسطينيين: أضاف الاتحاد الأوروبي عام 2019 شرطاً جديداً على عقود تمويل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، يلزمها بالتوقيع والتعهد على عدم التعامل مع الأفراد أو الفصائل الفلسطينية التي يصنفها الاتحاد على أنها «منظمات إرهابية» مثل حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والجهاد الإسلامي، وكتائب شهداء الأقصى، وفتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[31].

وقد أثارت هذه البنود اعتراض المؤسسات الفلسطينيّة، التي ردت منها 134 مؤسسة في خطاب مشترك أرسلوه إلى توماس نيكيلسون، ممثل الاتحاد الأوروبي لدى السلطة الفلسطينية، قالوا فيه إن الموافقة على ذلك تعني القبول بمقايضة أموال المانحين بموقفٍ سياسي يُدين أعمال المقاومة الفلسطينية. ورفضت المنظمات في الخطاب وصف الفصائل الفلسطينية بـ «المنظمات الإرهابية»، مشيرة إلى أنها «أحزاب سياسية»، وأنها غير مستعدة للعمل «كشرطي لدى الاتحاد الأوروبي»[32].

حاول الرد الرسمي للاتحاد الأوروبي التخفيف من وقع هذه الشروط، بالقول إنها أُضيفت لكلّ الاتفاقيات التعاقدية التي يعقدها الاتحاد حول العالم، وليس فقط في فلسطين، وإنها موجودة منذ سنوات في التعليمات العامة لتمويل المشاريع أوروبيّاً. وهو ردٌّ يُشير إلى أن احتمالات تراجع الأوروبيين عن شرطهم الجديد هي احتمالات ضئيلة للغاية[33]. في الواقع، إن تلك الشروط لا تتماشى مع التزام الاتحاد الأوروبي بحل الدولتين وإحلال السلام والاستقرار في المنطقة، لأن العديد من المنظمات المدرجة في قائمة التدابير التقييدية هي أحزاب سياسية فلسطينية، وعضو في منظمة التحرير، ما يعني محاولة عرقلة النشاط السياسي والمدني الفلسطيني، ويأتي في إطار فضفاض للغاية، ويضع عبئاً جديداً على المؤسسات الفلسطينية[34].

محاولات لتشتيت إجراءات محكمة الجنايات: طلبت محكمة الجنايات توضيحاً من فلسطين، وتقديم رد حتى 10/6/2020، بخصوص ما صدر عن الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتاريخ 19/5/2020 وأشار فيه إلى التَحَلُّل من الاتفاقيات مع الولايات المتحدة وإسرائيل، والالتزامات المترتبة عليها، بما في ذلك الاتفاقيات الأمنية[35]. في بداية الأمر، قد لا يثير هذا الطلب الانتباه، ويبدو أنه جاء في إطار طلب توضيحي عادي، لكنه يتقاطع بعض النقاط مع بعض المزاعم التي أثارتها مجموعة مراقبة

الإعلام (PMW) في رأي الخبير للمحكمة في مارس 2020 حول الولاية القانونية على المناطق الفلسطينية وملاحقة الإسرائيليين في المناطق (C,B)[36]، ويثير تساؤلات حول ما إذا كان طلب المحكمة جاء بناء على ما أثارته تلك المجموعة من قبل بالفعل في أذهان القضاة.

وعلى الرغم من أن الأمر محسوم في رد سابق للمحكمة على أصدقائها حول نقطة اختصاص شبيهة مثارة، واعتبرت أن افتقار فلسطين السيطرة الفعالة على غزة (بسبب سيطرة حماس منذ 2006) غير كافية لمنع اختصاص المحكمة، كما اعتبرت الضفة الغربية وقطاع غزة «كوحدة إقليمية واحدة (سيتم) الحفاظ عليها خلال الفترة الانتقالية» في اتفاقات أوسلو؛ واعتبرت غزة باستمرار جزءاً من الأرض الفلسطينية المحتلة[37].

والسؤال هنا ما إذا كانت المحكمة تولي اتفاقية أوسلو أهمية عند النظر في موضوع الاختصاص بكونه اتفاقاً ثنائيّاً، على حساب اتفاقيات جماعية دولية مثل جنيف الرابعة ونظام روما للمحكمة الجنائية الدولية. ومن المفترض أن اتفاقيات أوسلو، وإن كانت سارية أم لا، فإنها لا تؤثر على اختصاص دولة فلسطين بإحالة اختصاص ملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية ضمن إقليم دولة فلسطين[38].

خاتمة

من الصعب إدراك تقدم تلك المنظمات دون فهم محددين:

الأول: الأهداف القومية الإسرائيلية العامة وما يتفرع عنها من أهداف خاصة، والتلازم الكامل القائم بين العمل الإعلامي الإسرائيلي وتلك الأهداف، فهو يعمل وفق توجيهات الدولة التي تبذل بمختلف وزاراتها جهوداً حثيثة على المستوى الإعلامي تحقيقاً لأهدافها السياسية، عبر سلسلة من الإدارات المتخصصة، لا سيما وزارة الخارجية، التي تعتبر بكاملها جهازاً إعلاميّاً متكامل النشاطات، بل تُعَدُّ ركيزة الإعلام الإسرائيلي الخارجي الموجه لدول وشعوب العالم الخارجي، للحصول على تأييد دولي عالمي فيما يتعلق بالسياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية[39]، وذلك من خلال سعيها لإبراز الحقوق التاريخية المطلقة للمستوطنين والإغفال المتعمد لحقوق السكان الفلسطينيين، والتهديد المستمر المزعوم الذي يتعرض له اليهود من الفلسطينيين، ما يوجب عليهم البقاء مستعدين، وتحويل مشاعر المعاداة للسامية من الفرع اليهودي إلى الفرع

العربي، وتقديم صورة إيجابية لليهود مقابل صور مشوهة للفلسطيني والعربي[40].

الثاني: حقيقة أن ظاهرة تشويه الرواية الفلسطينية، لم تكن لتصبح بهذا القدر من التفشي والضرر بالقضية الفلسطينية وتحقيق إسرائيل نجاحاً ملموساً بذلك، لولا المحركات والعوامل الفلسطينية الذاتية المساهمة، حيث إن الاستقطاب السياسي في الحالة الفلسطينية والاجتماعي والسكاني ذو أهمية محورية، حيث يفتقد الإستراتيجية والرقابة والاختصاص، فهو بذلك يساعد في توجيه الطلب على الرواية المتنافسة ويدعمه ويسمح بازدهار المعلومات الخاطئة والمضللة.

الهوامش

1 جينيفر كافاناغ ومايكل دي رتش، تصدع الحقيقة تضاؤل دور الحقائق والتحليل في الحياة العامة الأميركية،(واشنطن: مؤسسة RAND، 2018)، ص16.

2 غريغ فايلو ومايك بري، أخبار سيئة من إسرائيل، دراسات شرق أوسطية، العدد 30-29، (خريف وشتاء 2004/2005)، ص213.

3 Gerardo Joffe, Passes at 98-Leaves a Legacy of Outspoken Advocacy for Israel in Mainstream Media, FLAME Founder, FLAME (Facts and Logic About the Middle East), 2018. https://www.factsandlogic.org/gerardo-joffe-flame-founder-passes-at-98-_180724/

4 FLAME (Facts and Logic About the Middle East), FLAME's Purpose.https//:www.factsandlogic.org/about /

5 Jewish news syndicate «Jns», About JNS. https://www.jns.org/about/

6 LinkedIn, Jonathan S. Tobin, Editor in Chief at JNS.org and Contributor for National Review, the New York Post and Haaretz. https://www.linkedin.com/in/jonathan-s-tobin-44a5111b/

7 The Middle East Media Research Institute (MEMRI), ABOUT. https://www.memri.org/about

8 Palestinian Media Watch (PMW), About PMW. https://palwatch.org/page/16253

9 ibid.

10 Palestinian Media Watch (PMW), Palestinian Media Watch to FIFA: Penalize Palestinian Football Association for terror glorification), 2017. https://palwatch.org/page/12018

11 The Time Of Israel, FIFA probing Palestinian soccer chief for incitement, promotion of terror, 2019.https//:www.timesofisrael.com/fifa-probing-palestinian-soccer-chief-for-incitement-promotion-of-terror/ For more copy From FIFA›s speech, https://palwatch.org/STORAGE/Bulletins/2019/rajoub3.pdf

12 FIFA, FIFA Disciplinary Committee sanctions Palestinian FA President, 2018. https://www.fifa.com/who-we-are/news/fifa-disciplinary-committee-sanctions-palestinian-fa-president

2019.

https://electronicintifada.net/blogs/asa-winstanley/fifa-attacks-palestinian-football .

14 WAFA, Palestine Football Association accuses FIFA of colluding with Israelis in ban on its head, 2018. http://english.wafa.ps/page.aspx?id=GWCtUqa98894750724aGWCtUq

15 The Times of Israel , Palestinian soccer chief loses appeal over Messi incitement, 2019. https://www.timesofisrael.com/palestinian-soccer-chief-loses-appeal-against-his-ban-for-inciting-against-messi/

16 (MEMO) تأسست عام 2009، في لندن، من مؤيدين للقضية الفلسطينية بصفة خاصة، لسد فجوة المعلومات المغلوطة تجاه الفلسطينيين، إيماناً منهم بأهمية المعلومات، وإمكانية إساءة استخدامها في الصراع. ومن أهم المستشارين الفخريين لمراقب الشرق الأوسط، الدكتور سلمان أبو ستة الكاتب الفلسطيني وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، واللورد نظير أحمد عضو مجلس اللوردات وآخرون. للمزيد، انظر:

Memo- Middle East Monitor, About Us, https://www.middleeastmonitor.com//about

17 (ACOM) is a Spanish, non-denominational and independent organization that aims to reinforce the political relationship between Spain and Israel by working with governments, political parties, the media and the civili society .ACOM is a private and non-profit organization. For more see: Action and Communication on the Middle East (ACOM), ,LinkedIn, ACOM, https://www.linkedin.com/company/acom/about/

18 Rebecca Stead, How the Spanish courts became a battleground for Israel's anti-BDS efforts, MEMO- MIDDLE EAST MONITOR, 2018. https://www.middleeastmonitor.com/20180922-how-the-spanish-courts-became-a-battleground-for-israels-anti-bds-efforts/

19 Maurice Hirsch, PMW submits brief to the International Criminal Court, Palestinian Media Watch (PMW), 2020.

https://palwatch.org/page/17589

20 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ورقة موقف: تحرير الجدار من القانون الدولي: ردّ أولي على المدعي العام الإسرائيلي، 2005، https://www.pchrgaza.org/ar/?p=7591

21 المصدر نفسه.

22 أ.محمد التلباني، مقابلة شخصية، مركز التخطيط الفلسطيني، 3 حزيران (يونيو) 2020.

23 Jewish news syndicate «Jns» New report traces how European money makes its way to terrorists, 2020. https://www.jns.org/new-report-traces-how-european-money-makes-its-way-to-terrorists/

24 Donna Edmunds, JPost: PA hiding terrorist salaries from donor countries in financial reports, Palestinian Media Watch (PMW), 2020. https://palwatch.org/page/17906

25 Same source.

26 BB NEWS، الولايات المتحدة تفشل في تمرير قرار أممي لإدانة حماس، 2018. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-46477916

27 تزامن طرح مشروع الولايات المتحدة بـ29/12/2018 في الجمعية العامة للأمم

المتحدة، لإدانة منظمات المقاومة الفلسطينية، مع نفس التاريخ الذي اختارته الأمم المتحدة منذ عام 1977 لـ»اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني». للمزيد، انظر: الأمم المتحدة، إحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، 2018. https://www.unescwa.org8

28 المصدر نفسه.

29 بيار كونيسا، صنع العدو أو كيف تقتل بضمير مرتاح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (بيروت: مكتبة مؤمن قريش، 2015)، ص71.

30 إبراهيم أبراش، المشروع الأميركي لإدانة حماس انتهاك للشرعية الدولية ولحق المقاومة، وكالة الأنباء الإخبارية سما، 2018.

https://samanews.ps4

31EU open Data portal, Consolidated list of persons, groups and entities subject to EU financial sanctions, 2019. https://data.europa.eu/euodp/en/data/dataset/consolidated-list-of-persons-groups-and-entities-subject-to-eu-financial-sanctions

32 Palestinian Center (BADIL), Against Terrorism and Against Conditional Funding: Statement of the Palestinian National Campaign to Reject Conditional Funding, 2019. http://www.badil.org/en/publication/press-releases/90-2019/5033-pr-en-301219-65.html

33 هنادي قواسمي، ماذا ينتظر مؤسسات القدس؟ شروط جديدة من الاتحاد الأوروبيّ لزيادة حصار الفلسطينيّين والضغط عليهم، بوابة الهدف الإخبارية، 2019. /post/ps.hadfnews//:http D%AF%

34 وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، عريقات يطالب الاتحاد الأوروبي بالتراجع عن شروط التمويل الجديدة، 2020. 274263/9/post/ps.safa//:http

3 -

ian Authority regarding ending agreements with Israel28/5/2020 ,. http://english.wafa.ps/page.aspx?id=7CoSvca117221706492a7CoSvc

36 International Criminal Court, Situation In The State Of Palestine- Amicus Curiae Submissions of the Israel Bar Association, 16/3/2020. https://legal-tools.org/doc/ruf1vs/pdf/

37 Stuation In The State Of Paletine, Public with Public Annex A Prosecution Response to the Observations of Amici Curiae, Legal Representatives, of Victims, and States, No.: ICC-01/18, Date: 30 April 2020 , p58. https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2020_01746.PDF

38
if you don't!, https://asemkhalil.com/2020/05/27/the-ptc-order-to-palestine/?fbclid=IwAR0tiLo_aDolVtTjq72lA7YebAtsj1zXiU9QB4lpQL3Twux-mg6ZR-TvCcE

39 عدنان عامر، أيديولوجيا الإعلام الإسرائيلي في تغطية الشأن الفلسطيني، دراسات إعلامية، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، ص2.

40 يوسف النيرب، الإعلام الإسرائيلي ذراع الجلاد، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2010)، ص 17.